

بيان وزارة الشؤون الخارجية الارترية



أولاً. السيادة الإرترية حرمة مطلقة لا تُمس

• إن سيادة دولة إرتريا واستقلالها وسلامة أراضيها غير قابلة للتفاوض، ولا يجوز المساس بها، ولها حرمة مقدسة. ولن تقدم إرتريا، في أي ظرف، ولا بأي شروط مسبقة أو تحت التهديد باستخدام القوة، على التنازل عن مجالها السيادي أو التفاوض بشأنه.

• لا يوجد أي نزاع مشروع أو " نزاع بحسن نية " بين إرتريا وإثيوبيا.
• إن " تطبيع " الأفعال الصارخة التي يرتكبها حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا، حين يطمع في الحدود السيادية لإرتريا وينتهكها بحجة أن ساحل دولة أخرى " ضرورة استراتيجية "، يضع كل حدود في أفريقيا في خطر دائم. وإرتريا، بحمايتها لحدودها، إنما تدافع عن المبدأ ذاته الذي يعتمد عليه في نهاية المطاف أمن كل دولة أفريقية وبقاؤها.

ثانياً. جذور الأزمة وضرورة المساءلة

• إن حالة عدم الاستقرار وأجواء الأزمة المتصاعدة في منطقة القرن الأفريقي هي نتاج حصري لحملة عدوان جيوسياسي متعمدة وغير مستفزة، تمتد لسنوات عدة، ينفذها حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا. وقد جرى التخطيط لهذه الحملة المستمرة من الاستعراض العسكري والعداء الدبلوماسي والترهيب الاقتصادي وتمويلها وتنفيذها بصورة منهجية من قبل الجهاز الحاكم في إثيوبيا.

• إن دعوات المجتمع الدولي العامة إلى "جميع الأطراف" أو "الجانبين" لضبط النفس و"خفض التصعيد" هي دعوات معيبة قانونياً وعقيمة دبلوماسياً؛ إذ إنها، بإقامتها مساواة زائفة بين مرتكب العدوان الإقليمي والدولة التي تدافع عن سيادتها المشروعة، تحجب المسؤولية القانونية للدولة وتشجع على مزيد من التهور. ولا يمكن لخفض التصعيد الحقيقي أن يتحقق إلا حين يضع المحرّض الرئيسي للأزمة

حداً لسياساته العدائية.

• إن الاتهامات بوقوع غزو إرتري مختلقة بالكامل. وهذا الادعاء الباطل يشكل حملة حرب معلومات منسقة، صُممت لصرف المساءلة عن مروجيها وتضليل المجتمع الدولي وتبرير طموحات تحريفية لا مبرر لها.

ثالثاً. ضبط النفس الاستراتيجي والموقف الدفاعي والدفاع السيادي

• تتمركز قوات الدفاع الإرترية بالكامل داخل الحدود المعترف بها دولياً لدولة إرتريا. وموقفها دفاعي صراحةً، يتوافق تماماً مع الحدود الدولية المقررة، وهو ممتثل كلياً للقانون الدولي.

• تتكرر تلميحات مضللة إلى استمرار الوجود الإرتري في أراضٍ إثيوبية ذات سيادة حتى بعد اتفاق بريتوريا. وهذه الادعاءات الباطلة تشير في الواقع إلى أراضٍ إرترية ذات سيادة أقرّها قرار التحكيم الصادر عن مفوضية الحدود بين إرتريا وإثيوبيا بتاريخ 13 أبريل 2002.

• لا تتبنى إرتريا أي مطالب توسعية، ولا تدّعي أي حق في أي أراضٍ ذات سيادة تابعة لإثيوبيا.

• على الرغم من الاستفزازات المتواصلة وحملات التخريب الموجهة، مارست دولة إرتريا باستمرار قدراً عالياً من الصبر الاستراتيجي. ويشكل ضبط النفس المبدئي هذا الركيزة الرئيسية المثبتة للاستقرار، التي تحول دون انزلاق القرن الأفريقي إلى حرب إقليمية كارثية لا يمكن السيطرة عليها.

• ومع التزامها الراسخ بالسلام، تظل إرتريا على أتم الاستعداد، ومن حقها بموجب القانون الدولي، الدفاع عن سيادتها في مواجهة أي أعمال عدوانية أو تهديدات بالغزو.

رابعاً. إطار السلام الإقليمي المستدام والنظام القانوني

• ليس لدى حكومة دولة إرتريا أي رغبة في الانخراط في أجندة عدائية تقوم على افتعال النزاعات والاضطرابات الإقليمية والمناورات الجيوسياسية المدمرة ذات المحصلة الصفرية.

• تلتزم إرتريا التزاماً عميقاً بالاستقرار الإقليمي طويل الأمد وبالإدارة المسؤولة والقانونية للعلاقات بين الدول. وتقوم رؤيتها للقرن الأفريقي على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام الصارم بالمعايير الدولية.

* إن السلام المستدام والأمن الحقيقي في القرن الأفريقي يقومان على الامتثال المطلق بالقانون الدولي، ولا يتحققان إلا حين يصر المجتمع الدولي على ذلك. ويجب نبذ العقائد التوسعية، والمطالب الأحادية بضم أراضٍ أجنبية ذات سيادة

بالقوة، والمطالبات الحدودية التحريفية، نبذاً دائماً، واحتراماً مطلقاً للمساواة في
السيادة بين الدول.

وزارة الشؤون الخارجية في دولة إرتريا
أسمرأ

21 أكتوبر 2026